اليمن والكويت.. 45 عاما من التعاون المتبادل

الكويت من أوائل الدول الخليجية الداعمة لليمن بعد ثورتي سبتمبر وأكتوبر في المجالات التنموية والاقتصادية

تحتفل دولة الكويت اليوم بعيدها الوطني السادس والأربعين بعين فخر وزهور نحو حاضر ومستقبل أركان ثابتة ونجوم متلئلئة ولعل من أجمل هذه النجوم التي سطعت في سماء دولة الكويت في السنوات الأخيرة لتكمل مسيرة التميز لهذا البلد الصغير بحجمه الكبير بمواقفه وإنجازاته تمثلت في منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية.

وقد تميزت العلاقة بين اليمن والكويت بالاحترام والود المستند إلى روح التعاون والإخاء وقد مثلت مرحلة الستينات من القرن الماضي البدايات الأولى والمباشرة لقيام العلاقات اليمنية – الكويتية التي كانت نتاج مجموعة من العوامل، من أهمها حصول دولة الكويت على الاستقلال في ١٩ حزيران ١٩٦١م، والتي قابلها أيضا قيام ثورتي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م في شطري اليمن. مما كان له الأثر المباشر في قيام علاقات وديه متميزة بين البلدين، اتسمت بنوع من التقارب والتعاون خصوصا في مجالات التنمية الاقتصادية.

فبعد الاستقلال انتهجت حكومه الكويت سياسه أكثر انفتاحا تجاه الدول العربية بشكل خاص ودول العالم الأخرى بشكل عام إيمانا منها بأهمية دعم الشعوب العربية وهي السياسة التي أسهمت، بفضل الموارد النفطية الهائلة التي تزخر بها الكويت في دعم البُنى التحتية لعددٍ من الدول، وبالتالي أكسبت الكويت المزيد من الأصدقاء ليتعزز بذلك موقعها الإقليمي والدولي على حد سواء.

وانطلاقا من هذه السياسة كانتَ اليمن بشطريها من أوائل الدول التي حظيت بتلك الرعاية في مرحلة ما بعد قيام ثورتي ٢٦ سبتمبر، و١٤ أكتوبر، حيث كان اليمن بشطريه يعيش أوضاعاً صعبة سواءٌ من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وهو ما أسهم في تعزيز روابط الإخاء بين دولة الكويت واليمن الذي كانت الكويت ترى فيه مصدر توازن سياسي في المنطقة.

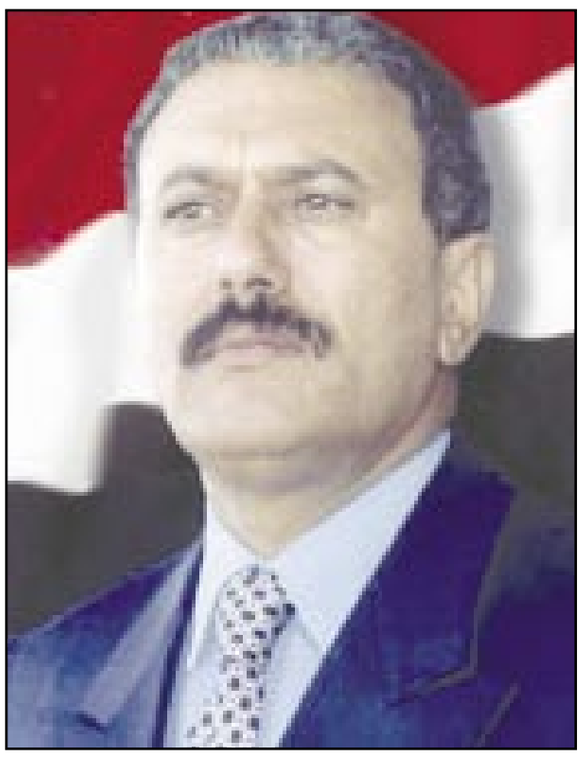

لعبت الكويت دورا عروبيا متميزا في إنجاح مسيرة الشعب اليمني نحو تحقيق وحدته في 22 مايو 1990م

علاقات الكويت مع الشطر الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية) قبل الوحدة

تعتبر العلاقات الكويتية- اليمنية من العلاقات التاريخية والمتميزة حيث كانت دولة الكويت من أوائل الدول التي اعترفت بالنظام الجمهوري في الشطر الشمالي من اليمن سابقا واستقلال الشطر الجنوبي سابقا من الاستعمار البريطاني.

لعبت دورا مهما في دعم استقرار اليمن من خلل جهودها في إحلال السلام ولعب دور الوساطة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة اللتان كانتا تدعمان الأطراف المتحاربة في اليمن كما كانت من أهم الدول التي لعبت دورا إيجابيا في عملية التقارب بين نظامي الشطرين سابقا ورعاية الخطوات التي ساهمت في تحقيق الوحدة حيث انعكست العلاقات المتميزة على تقديم الكويت الكثير من المساعدات المجانية والقروض الميسرة.

وقامت الكويت بتقديم كافة أنواع الدعم السياسي والاقتصادي والذي استمر طيلة ثلاثة عقود من الزمن ، اتسمت خلالها العلاقات بين البلدين بالتطور والنماء والازدهار، بل ان البعض قد وصفها بالفترة الذهبية في تاريخ العلاقات اليمنية- الكويتية، التي زخرت بالتعاون المتنامي بين البلدين، خاصة في المجال الاقتصادي.

لم تكن علاقات الكويت بالنظام الملكي في شمال اليمن جيدة، بسبب تأييد الامام احمد لمطالبة حاكم العراق، عبد الكريم قاسم، بضم الكويت للعراق في اواخر الخمسينات وبداية الستينات بحجة ان الكويت هي جزء لايتجزأ من جمهورية العراق.

هذا الموقف جعل دولة الكويت تتخذ موقفا معاديا تجاه النظام الملكي، وما ان قامت ثورة ٢٦ سبتمبر ضد النظام الملكي حتى سارعت الكويت إلى تأييدها وتقديم كافة انواع الدعم لها، وقد اتسمت مواقف دولة الكويت تجاه الجمهورية العربية اليمنية بالإيجابية، وذلك شعورا منها بمسئوليتها التاريخية وإيمانا بواجبها القومي تجاه الشعب اليمني الذي عبرت عنه خلال دعمها لمسيرة الوحدة اليمنية ، التي بدأت منذ اتفاقية القاهرة في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢م ، وبيان طرابلس في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢م، ومرورا بلقاء القمة بين الرئيسين علي عبد الله صالح رئيس الشطر الشمالي من اليمن وعبد الفتاح إسماعيل رئيس الشطر الجنوبي من اليمن في الكويت خلال الفترة ٢٨- ٣٠ مارس ١٩٧٩م برعاية كريمة من أمير دولة الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح وانتهاء بإعلان وحدة اليمن في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

وإدراكا من الجانب اليمني بأهمية الدور الكويتي في دعم الاقتصاد اليمني وفي تعزيز علاقاتها الخارجية فقد قام العديد من المسؤولين اليمنيين بزيارة دولة الكويت والالتقاء بالمسؤولين هناك .

وفي ١٩ مايو١٩٦٩م قام الفريق حسن العمري رئيس الوزراء اليمني يرافقه وفد رسمي كبير بزيارة رسمية لدولة الكويت التقى خلالها بالراحل الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت حينها وبالشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح الذي كان وقتها وليا للعهد ورئيسا لمجلس الوزراء . وانعكاسا لتطور العلاقات بين الجانبين فقد عينت دولة الكويت السيد جاسم محمد بورسلي كأول سفير لها في صنعاء وذلك في ٣١مارس ١٩٧٠م.

وفي ١٩٧٢م زار الكويت محسن العيني رئيس مجلس الوزراء على رأس وفد اقتصادي رفيع المستوى وأجرى عددا من المباحثات مع المسؤولين الكويتيين في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية كما تعززت علاقات البلدين في بداية الثمانينات من خلال زيارة المغفور له الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت، لصنعاء وعدن في ٣١ يناير ١٩٨١م التي تعد أول زيارة لأمير كويتي إلى اليمن بشطريه والتي جاءت معبرة عن مدى عمق العلاقات اليمنية- الكويتية، كما جاءت لتعزيز أواصر التعاون القائمة بين البلدين.

وخلال مسيرة هذه العلاقات قدمت الكويت لليمن الكثير من المساعدات في شتى المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والتربوية، من خلال القروض الميسرة، والمساعدات المجانية، التي ساهمت بإنشاء الكثير من المشاريع التنموية.

بدأت المساعدات الكويتية للجمهورية العربية اليمنية تتوالى منذ السنوات الأولى التي أعقبت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م، وتمثلت البداية بوصول وفد كويتي إلى صنعاء في عام ١٩٦٣م ، في زيارة هدفت إلى بحث سبل التعاون الاقتصادي بين اليمن والكويت، وكان من ثمارها افتتاح مكتب للمشاريع الكويتية في صنعاء تابع للهيئة العامة للجنوب والخليج العربي.

تمثلت اوجه المساعدات الكويتية لليمن بشطريه من خلال ثلاث جهات رئيسية هي:

- المساعدات المباشرة المقدمة من الحكومة الكويتية.
- المساعدات المقدمة عبر الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي.
- القروض المقدمة من قبل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية.

أ-المساعدات المجانية من الحكومة الكويتية:

مثل العام ١٩٦٣م بداية تدفق المساعدات المجانية المقدمة من الحكومة الكويتية عبر الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي، والتي تمثلت بإقامة مشاريع تربوية وصحية، وخدمية، تم تنفيذها على تسع مراحل كان آخرها عامي (١٩٧٨/٧٧م) والتي يمكن حصرها في الآتي:

ب- القروض المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية (٦٨-١٩٨٩م): يعود تاريخ التعاون بين الجمهورية العربية اليمنية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، الى العام ١٩٦٨م، عندما تم التوقيع على أول اتفاقية قرض بين الجانبين بتاريخ ١٩٦٨/٦/٦م لتمويل مشروع دراسة الجدوى الاقتصادية لوادي زبيد، وقد بلغ إجمالي حجم القروض خلال الفترة (٦٨-١٩٨٩م) حوالي (٤٨,٩٧٢,٣٢٩) دينار كويتي، تضمنت ١٦ قرضا، تركزت في قطاعات الزراعة والري والثروة الحيوانية وقطاع النقل والمواصلات (طرقات -موانئ-طيران مدني) وقطاع الطاقة والصناعة (كهرباء- مياه- صناعة) وقطاع الخدمات والإدارة الحكومية، في المجال الصحي، ويعد مستشفى الكويت من أبرز المشاريع الصحية التي بنيت بالإضافة إلى خمسة مستشفيات أخرى، منها المستشفى العسكري بصنعاء، ومستشفى الحديدة العام و١٨ مستوصفا صحيا، والمعهد الصحي، وبنك الدم، والمختبر المركزي.

وكانت دولة الكويت تخصص ميزانية سنوية إجمالية تبلغ ١٢ مليون دولار لتسديد أجور وحاجيات العاملين والمتطلبات في مستشفى الكويت وفي جامعة صنعاء بالإضافة إلى تمويل نفقات وأجور واحتياجات مائة مدرس في المدارس الثانوية و ١٣٠ أستاذا جامعيا و ٤٠ أستاذا زائرا في جامعة صنعاء و ٥٠ فنيا وإداريا بالجامعة، و ٣٩ طبيبا في مستشفى الكويت، و١٢٠ ممرضا وممرضة، و ٣٥ فنيا وإداريا في المستشفى ذاته.

ولضمان تسيير هذه المشاريع بصورة فاعلة وإيجابية قامت دولة الكويت بإنشاء سكن للموظفين في المستشفى ولطلبة المعهد الصحي ولم يتوقف النشاط عند هذا المستوى بل تم بناء كلية الشرطة بجميع تجهيزاتها بصنعاء وتسليمها هدية للحكومة اليمنية، الى جانب (١٠) مستوصفات صحية في مناطق مختلفة من الجمهورية، أما في المجال التربوي والتعليم العالي فقد تم بناء ما يقارب (٥٠) مدرسة ابتدائية، وإعدادية، وثانوية، توزعت على العديد من محافظات الجمهورية، كما تم بناء مجموعة مرافق خاصة بجامعة صنعاء، منها العديد من الكليات، أبرزها كلية التجارة والاقتصاد، كلية الشريعة والقانون، قاعة المحاضرات والاتصالات في الجامعة، المكتبة المركزية، بالإضافة إلى مبنى إدارة الجامعة، وعدد من المرافق الخاصة بسكن أساتذة الجامعة.

أما بالنسبة للمرافق العامة فقد تم بناء كلية الشرطة، ومبنى الهيئة العامة للطيران المدني، ومبنى دار الكتب بصنعاء، بالإضافة إلى مسجدين في محافظتي تعز والحديدة، كما عملت دولة الكويت على تغطية رواتب المدرسين الوافدين الذين يعملون في المدارس الثانوية، وكذا أساتذة جامعة صنعاء .

وقدمت دولة الكويت في ١٩٦٨/٥/١٤م ، وديعة لدى البنك المركزي اليمني كسداد لاشتراكات اليمن في المؤسسات الدولية بمبلغ (١,٦٠٠,٠٠٠) دولار ، وكذا قدم البنك المركزي الكويتي في ١٩٦٨/٥/١٦م، وديعة بمبلغ (٥٠٠,٠٠٠) دينار كويتي كسداد اشتراكات اليمن في المؤسسات الإنمائية العربية .

وفي ١٦ سبتمبر ١٩٧٤م، تم التوقيع في صنعاء بين مجلس التخطيط الكويتي، والجهاز المركزي للتخطيط اليمني على اتفاقية تتضمن إقامة تعاون اقتصادي وفني، الذي يأتي في اطار المساعدات الفنية وتبادل الخبرات بين البلدين.

ب – القروض المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية (٦٨-١٩٨٩م):

قدمت دولة الكويت لليمن عبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية العديد من القروض لتمويل عدد من المشاريع التنموية في قطاعات مختلفة، حيث تم توقيع أول اتفاقية قرض تنموي مع الصندوق بتاريخ ١٩٦٨/٦/٦م لتمويل مشروع دراسة الجدوى الاقتصادية لوادي زبيد ، وقد بلغ حجم القروض خلال الفترة (٦٨-١٩٨٩م) حوالي (٤٨,٩٧٢,٣٢٩) دينار كويتي، تضمنت ١٦ قرضا، تركزت في قطاعات الزراعة والري والثروة الحيوانية وقطاع النقل والمواصلات (طرقات – موانئ– طيران مدني) وقطاع الطاقة والصناعة (كهرباء-مياه-صناعة) وقطاع الخدمات والإدارة الحكومية . ومن ضمن المساعدات السابقة المقدمة من دولة الكويت، والتي اشرف على تنفيذها الصندوق الكويتي للتنمية، بناء مساكن في المناطق المتضررة من الزلزال بمحافظة ذمار بمبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار، وذلك في ١٩٨٤/٤/١٠م .

كما بلغ إجمالي المنح المقدمة من الصندوق خلال الفترة (٦٨-١٩٨٩م) حوالي(١,٢٠٣,٩٣٠) دينار كويتي تمثلت في :

١- تقديم مساعدة فنية للجهاز المركزي للتخطيط (٣,٢,١) بقيمة (٢٠٠,٧٤٣) دينار كويتي.

٢- تقديم مساعدة فنية لتطوير مصنع باجل للاسمنت ودراسة زيادة إنتاجه بقيمة(٩٥,٠٠٠) دينار كويتي.

٣- تقديم مساعدة فنية للبنك الصناعي، والمسح الجيولوجي لصناعة الملح، بقيمة(٢١٠,٠٠٠) دينار كويتي.

٤- تقديم مساعدة فنية للإصلاح الإداري، والمجلس الأعلى للزلزال، بقيمة (٦٢٨,١٨٧) دينار كويتي.

× علاقة الكويت بالشطر الجنوبي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) قبل الوحدة :

ارتبطت دولة الكويت بعلاقات سياسية واقتصادية بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عقب استقلالها في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، رغم طبيعة النظام القائم ذي التوجه الاشتراكي الذي ظل نظاما غير مرغوب فيه من قبل دول المنطقة التي ظلت تعتبره نظاما يهدد الأمن والاستقرار الخليجي، إلا أن علاقات الكويت بالشطر الجنوبي ظلت قائمة انطلاقا من رؤية الكويت الخاصة بضرورة مد العلاقات مع اليمن الجنوبي لمنع عزلته، وبالتالي الحيلولة دون انتهاجه سياسة متطرفة.

وبهذه العلاقة ظلت الكويت الدولة الوحيدة القادرة على التدخل خاصة في الخلافات اليمنية- اليمنية، واستطاعت أن تكون حلقة وصل بين القيادتين السياسيتين من خلال استضافتها لقمة ١٩٧٩م التي ترأسها من الجانب الشمالي الرئيس علي عبد الله صالح ومن الجانب الجنوبي الرئيس عبد الفتاح إسماعيل التي هدفت إلى تقريب وجهات النظر في سبيل إعادة توحيد الشطرين.

وكذا حل خلافات اليمن الجنوبي مع سلطنة عمان الناتجة عن دعم النظام الاشتراكي للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي التي تأسست عام ١٩٦٥م، والتي كانت مصدر تهديد للأمن والاستقرار في السلطنة من خلال قيامها بعمليات عسكرية عبر المناطق الحدودية بين البلدين.

حيث كانت الأراضي اليمنية تمثل نقطة انطلاق للعمليات العسكرية التي تقوم بها الجبهة.

وقد شهدت مراحل الصراع مواجهات مسلحة بين اليمن الجنوبي وسلطنة عمان، الأمر الذي وسع نطاق الخلافات بين البلدين، وتعتبر الفترة (٧٢-١٩٧٥م) الأعنف في المواجهات بين القوات العمانية وقوات ثوار الجبهة الشعبية المدعومة من اليمن الديمقراطية، التي انتهت في ديسمبر ١٩٧٥م، باستعادة السلطات العمانية السيطرة على مدينة ظفار .

استمرت حالة التوتر بين جمهورية اليمن الديمقراطية وسلطنة عمان حتى العام ١٩٨٢م، حينما قامت دولة الكويت – إلى جانب الإمارات العربية المتحدة – بدور الوساطة بين الجانبين نتج عنها التوقيع في الكويت في ١٦ نوفمبر ١٩٨٢م على اتفاقية المصالحة بين الدولتين، التي تعد الاولى في تاريخ الشطر الجنوبي منذ حصوله على الاستقلال .

وبذلك ظلت دولة الكويت حلقة الوصل بين النظام الاشتراكي القائم في جنوب اليمن، ودول المنطقة الحليفة للمعسكر الغربي، التي ظلت تتخوف من السياسة التي ينتهجها النظام اليساري، محاولة بذلك إزالة كافة الخلافات التي قد تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة بشكل عام.

إضافة إلى أن شعور الكويت بمسئوليتها القومية تجاه شطري اليمن قد جعلها الدولة الخليجية الوحيدة تقريبا، إلى جانب الإمارات العربية المتحدة، التي مدت يد العون والمساعدة للنظام اليساري في عدن من خلال برنامج المساعدات الاقتصادية، والقروض المالية، التي أسهمت في دعم مشاريع التنمية، والتي يمكن التطرق إليها بنوع من التفصيل فيما يلي:

أ-المساعدات المجانية الممنوحة من الحكومة الكويتية:

قدمت الحكومة الكويتية مساعدة مجانية واحدة للشطر الجنوبي خارج اطار المساعدات المقدمة عبر الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي، وذلك لتمويل مشروع سكني يحتوي على (٦٠٠) شقة سكنية في مدينة المنصورة بعدن بكلفة اجمالية بلغت (٧,٨٠٠,٠٠٠) دينار كويتي، الذي انجز في عام ١٩٨٥م، وقد قام بتنفيذ المشروع شركة العمران الدولية الكويتية.

– بدأت الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي، بتقديم مساعدات سنوية منتظمة منذ العام ١٩٦٩م، باعتبارها احد المصادر الأساسية في تمويل خطط التنمية خاصة في مجالات التربية والتعليم والصحة، حيث تتوزع هذه المساعدات على ثلاثة بنود رئيسية هي: بند الإنشاءات، بند التجهيزات، بند الصيانة، بالإضافة الى بند المتفرقات الخاص بشراء الأدوية، وصرف رواتب ونفقات البعثات الصحية والتعليمية لأطباء وزارة الصحة، وأساتذة جامعة عدن، والذي يخصص منه مبلغ (٥٠) ألف دينار كويتي. وفي ١٣ أغسطس ١٩٧٤م وقعت اتفاقية بين الشطر الجنوبي والحكومة الكويتية.

وقد تضمنت هذه الاتفاقية التعاون في المجال الثقافي والعلمي، والتي أعقبها تنفيذ العديد من البرامج التنفيذية والمشاريع التنموية، وخلال الفترة (٧٨-١٩٨٠م) تعرضت المساعدات المقدمة من الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي لبعض الصعوبات والتوقيف، خاصة في بند الإنشاءات، نظرا لتدني القدرات الانشائية للجهات المنفذة محليا للمشاريع التي تم الاتفاق عليها منذ العام ١٩٧٥م وحتى ١٩٧٨م، وبعد عدة جولات من المفاوضات بين الجانبين تم الاتفاق على اعادة المساعدات لبند الإنشاءات وذلك بتخصيص مليون دينار كويتي في العام ١٩٨١/٨٠م.

وفي العام التالي تم ترفيع المبلغ المخصص الى ٢ مليون دينار كويتي، وفي عام ١٩٨٦م تعرضت هذه المساعدات الى توقف آخر لبند الإنشاءات والتي اقتصرت على بند الصيانة والتجهيزات للمشاريع القائمة، بسبب الظروف الاقتصادية التي تمر بها الكويت وكذا الاضطراب السياسي الذي وقع في الجنوب اليمني مطلع العام ١٩٨٦ فيما يعرف بأحداث يناير ٨٦م.

وقد اقتصرت المساعدات المقدمة خلال الفترة (٨٦-١٩٨٨م) على استكمال وتجهيز مستشفى لحج، ومستشفى جعار، بالإضافة الى صيانة عدد من المشاريع، وكذا تغطية رواتب (٣٢) طبيبا، و(٦) محاضرين، و (٦٤) مدرسا بقيمة إجمالية (٢,٨٢٥,٠٠٠) دينار كويتي.

كما قدمت الكويت لليمن الديمقراطي مليون طن من البترول الخام سنوياً وذلك لتكريره في مصفاة عدن بهدف تشغيل المصفاة.

وتم استمرارها فضلا عن المساعدات الإنسانية الطارئة التعليمية والصحية والإغاثية التي كانت دولة الكويت تقدمها لليمن بين الحين والآخر كهبات وهدايا لتخفيف أعباء الكوارث والأضرار التي تنجم عن الفيضانات والأمراض الوبائية أو غيرها من المشكلات الطارئة.

أما أهم المشاريع التي قامت الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي بتمويلها فهي:

أولاً: في المجال التربوي والعلمي:

بناء (٣١) مدرسة موحدة، وثانوية بالإضافة الى (٦) أقسام داخلية ، كما تم بناء (٣) معاهد للمعلمات بالمكلا، ومعهد صناعي بدار سعد، ومعهد التنمية الإدارية، وأيضا بناء سكن داخلي لطلاب كلية التربية بعدن، وبناء دورين لرياض الأطفال، بالإضافة الى بناء المكتبة الوطنية.

ثانيا في المجال الصحي :

تم بناء ٨ مستشفيات في كل من عدن، لحج، أبين، بالإضافة إلى مركزين صحيين في شبوة والمهرة.

لم تكن المساعدات المقدمة من الجانب الكويتي ملبية للاحتياجات المتزايدة للشعب اليمني التي لم يستطع النظام في عدن العمل على تلبيتها، لذلك حاول الحصول على مساعدات أكثر من الجانب الكويتي، حيث قام رئيس الوزراء في أكتوبر ١٩٨٩م بزيارة رسمية لدولة الكويت كان من نتائجها موافقة الجانب الكويتي على إقامة العديد من المشاريع في قطاع الخدمات الاجتماعية في محافظة المهرة، الأمر الذي تعزز بمطالبة وزارة التخطيط بعدن الحكومة الكويتية بدعم مشاريع إضافية في نوفمبر ١٩٨٩م، والتي ربما لم تستطع الخروج إلى حيز التنفيذ بسبب مستجدات الأوضاع المحلية والإقليمية التي تمثلت بإعادة الوحدة اليمنية (مايو ١٩٩٠م)، والغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت (أغسطس ١٩٩٠م)، الأمر الذي حال دون تنفيذ برامج المساعدات المتفق عليها.

ب – القروض المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية:

قدم الصندوق الكويتي للشطر الجنوبي مجموعة من القروض الميسرة والمنتظمة لتمويل مشاريع التنمية، حيث قدم الصندوق خلال الفترة (٧١-١٩٨٩م) ١٣ قرضاً بقيمة إجمالية (٤٢,٣٢٩,٩٧٣) دينار كويتي.

كما وافق الصندوق الكويتي في يونيو ١٩٨٩م، على تقديم مساعدة مجانية لتمويل اعداد ودراسة إنشاء شركة للنقل البحري بمبلغ (١٢٠,٠٠٠) دينار كويتي، والتي تتبع بشكل مباشر وزارة المواصلات.

مشاريع مميزة

١- مشروع توسيع وتطوير ميناء عدن:

ساهم الصندوق الكويتي في تمويل مشروع توسيع وتطوير ميناء عدن بمبلغ ٣,٤١٠ مليون دينار كويتي، ويهدف المشروع إلى معالجة الاختناقات الحالية بالميناء وإلى تلبية الطلب المتزايد للحركة المتوقعة وتعميق وتوسعة المسار الملاحي ومنطقة رسو واستدارة السفن لبناء مستودعات وساحات تخزين وتسهيلات أخرى إضافة إلى توفير رافعات مختلفة لمناولة البضائع والحاويات وتدريب الكوادر وتوفير الخدمات الاستشارية.

٢ – مشروع تمويل الطاقة الكهربائية "المرحلة الثالثة" :

ساهم الصندوق الكويتي في تمويل الطاقة الكهربائية في المرحلتين السابقتين، والذي يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وتوسيع الشبكة القومية للبلاد فيساهم في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية وتأمين إمداداتها وتوصيل الكهرباء إلى المناطق الزراعية وتزويد المناطق الصناعية الجديدة إضافة إلى تأمين استمرار الطاقة الكهربائية وإتاحتها من الشبكة العامة على شكل منتظم.

وبالنظر إلى النجاحات التي تحققت في المرحلتين السابقتين فقد قام الصندوق الكويتي بالمساهمة في تمويل المرحلة الثالثة من المشروع وذلك بمبلغ ٩,٣٥٢ مليون دينار كويتي.

٣ – مشروع طريق المكلا – وادي حضرموت:

ساهم الصندوق الكويتي بتمويل طريق المكلا وادي حضرموت بمبلغ ٤,٥٠٠ مليون دينار كويتي.

ويهدف المشروع إلى نفقات تشغيل الحركة العادية والاقتصادية في تكاليف صيانة الطرق المغطاة بالحجر وتجنب الخسائر الناجمة عن عدم استطاعة نقل المنتجات الزراعية إلى مناطق الطلب إضافة إلى زيادة الحركة السياحية للبلاد.

ويعد عقد التسعينات فترة حرجة في مستوى العلاقات اليمنية-الخليجية عامة والعلاقات اليمنية-الكويتية خاصة، إذ شهدت العلاقات انخفاض في مستوى التواصل والتعاون بين الدولتين.

وتعتبر زيارة السيد عبد القادر باجمال في ١٥ مايو ١٩٩٩م والذي كان يشغل حينها منصب نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية اليمني بداية لاستعادة العلاقات بين البلدين عافيتها وتمت تلك الزيارة بدعوة رسمية حيث عقدت مباحثات رسمية تناولت بحث الوسائل الممكنة لتعزيز العلاقات بين الجانبين، وخلال الزيارة التقى الوفد اليمني بأمير دولة الكويت، وولي العهد رئيس مجلس الوزراء الذي قام برفقة الوفد اليمني بافتتاح مقر السفارة اليمنية بالكويت، ورفع علم الجمهورية اليمنية عليه ، لدولة الكويت في ١٥